

السيد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجه بواسطتكم إلى الحكومة
بالسؤال الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

**وتفضلوا بقبول الإحترام
النانبة بولا يعقوبيان**

السيد رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ محمد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول الإجراءات الآلية إلى اعتماد بطاقة الاقتراع الإلكترونية الممغنطة ومراكز الاقتراع الكبرى (Mega Centers) في الانتخابات النيابية المقبلة.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أن المادة 84 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44 تاريخ 2017/6/17، تنصّ على ما يلي:
«في البطاقة الإلكترونية الممغنطة :

على الحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين بناء على اقتراح الوزير، اتخاذ الإجراءات الآلية إلى اعتماد البطاقة الإلكترونية الممغنطة في العملية الانتخابية المقبلة، وأن تقترح على مجلس النواب التعديلات اللازمة على هذا القانون التي تقتضيها اعتماد البطاقة الإلكترونية الممغنطة».

وبما أنه بمقتضى القانون رقم 67 تاريخ 2018/4/13 جرى تعليق العمل لمرة واحدة بأحكام المادة 84 أعلاه وذلك في الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها في شهر أيار 2018، وذلك بذريعة أن الحكومة لم تُنجز البطاقة الممغنطة حتى تاريخ إقرار ذلك القانون وبالتالي لا يمكن اعتمادها في الانتخابات النيابية المذكورة، وفق ما ورد صراحة في الأسباب الموجبة لذلك القانون.

وبما أنه جرى أيضاً تعليق العمل بالمادة 84 المنوّه عنه وذلك لدورة الانتخابات النيابية التي تم إجراؤها في ربيع العام 2022 حصراً على أن تعود إلى السريان في الدورات التي تلي، وفقاً للمادة الثانية من القانون النافذ حكماً رقم 8 تاريخ 2021/11/3.

وبما أن وزارة الداخلية والبلديات، في دراستها المرفوعة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 25/شباط/2022 بعدد 26/ص.م حول اعتماد آلية مراكز الاقتراع الكبرى (Mega Centers) في الانتخابات النيابية للعام 2022، كانت قد خلّصت إلى أنه يتعدّر اعتماد مراكز الاقتراع الكبرى ضمن المهل المفروضة في قانون الانتخاب الحالي في ظل الحاجة لإجراء تعديلات قانونية، إضافة إلى العقبات اللوجستية والاجرائية، والحاجات على صعيد الموارد البشرية والمادية، مُشيرة إلى أن الوقت المطلوب لإنجاز التحضيرات لا يقلّ عن خمسة أشهر تبدأ من تاريخ نشر القانون وإصدار المراسيم التطبيقية عند الحاجة.

وبما أنه في ضوء ما تقدّم، وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/3/10 على مشروع قانون يرمي إلى تعديل قانون الانتخابات النيابية بشكل يسمح باعتماد بطاقة الممغنطة وآلية مراكز الاقتراع الكبرى في الانتخابات النيابية المقبلة للعام 2026.

وبما أنه يقتضي في ظلّ ما عرضناه أعلاه، توجيه سؤال إلى الحكومة حول هذا الموضوع.
لذلك،

فإننا نتشرّف بأن نوجّه إلى الحكومة وتحديدًا إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات،

السؤال التالي:

- 1- لماذا لم تعتمد الحكومة إلى إقرار وإصدار المرسوم المنصوص عليه في المادة 84 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 2017/44 حتى تاريخه؟؟ وهل هناك نية لإصداره أصلاً؟؟ ومتى يمكن أن يحصل ذلك؟؟
- 2- ما هي الإجراءات التي اتخذتها، أو تنوي اتخاذها، الحكومة لإنجاز التحضيرات (اللوجستية والإجرائية والبشرية والمادية والقانونية وسواها) الآيلة إلى اعتماد البطاقة الالكترونية الممغنطة ومراكز الاقتراع الكبرى (Mega Centers) في الانتخابات النيابية المقبلة للعام 2026؟؟ وما هي العقبات التي تواجهها بهذا الموضوع؟؟ وهل عملت أو تعمل على تذليلها؟؟ أم أن الأمر متروك حتى الوصول إلى ربع الساعة الأخير قبل الانتخابات للقول أن الأمر غير ممكن التحقق والتذرع بذلك لتعليق أحكام المادة 84 من قانون الانتخابات النيابية رقم 2017/44 مرة جديدة؟؟
- 3- هل تمت إحالة مشروع القانون الرامي الى تعديل قانون الانتخابات النيابية بشكل يسمح باعتماد بطاقة الممغنطة وآلية مراكز الاقتراع الكبرى في الانتخابات النيابية المقبلة للعام 2026، الذي وافقت عليه الحكومة بتاريخ 2022/3/10، إلى مجلس النواب؟؟ وفي الحالة الإيجابية ما هو رقم وتاريخ مرسوم الإحالة؟؟ وفي حال عدم إحالته إلى مجلس النواب ما هي أسباب ذلك؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديدًا إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والبلديات للجواب عليه خلال المهلة المحددة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا إلى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان